ممثلين فلسطينيين؛ استمرار العمل على احباط الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة؛ والتنسيق مع الولايات المتحدة لمنع م.ت.ف. من احراز أي مكسب هام. ويعتقد رابين، ايضاً، بأن الاميركيين يتفقون مع اسرائيل على ضرورة عدم العودة الى حدود العام ١٩٦٧، ويدركون الحاجة الى التقدم ببطء باتجاه التسوية في المنطقة، ويفضّلون التفاوض مع فلسطينيين من المناطق المحتلة بدلاً من م.ت.ف. (دافار، ٢٣/٣/١٩٨٩). ويعارض رابين، بشدة، فكرة اجراء انتخابات بلدية، في حين انه لا يعارض فكرة انتخابات «هيئة سياسية» تمثل السكان الفلسطينيين في مفاوضات مستقبلية مع اسرائيل. فوزير الدفاع الاسرائيلي، الذي يتعاطى، يومياً، بقضايا الاحتلال والانتفاضة، لا يهمّه، ابداً، انتخاب هيئة سياسية غامضة الملامح هدفها الاساسي التفاوض مع الحكومة الاسرائيلية بشأن اتفاقات مستقبلية؛ ولكنه يخشى اعطاء قادة الانتفاضة مكانة رسمية، كرؤساء مجالس بلدية ومحلية واعضاء فيها. ويدرك رابين ان أية مفاوضات بشأن مستقبل المناطق المحتلة يمكن ان تمتد وقتاً طويلاً دون التوصل الى أية نتائج عملية. كما انه يدرك ان سكان المناطق المحتلة لا يستطيعون الموافقة على انتخاب ممثلين لمثل هذه الهيئة بدون مشاركة الفلسطينيين في الخارج. وبالتالي، فإن الخلاف على المسائل «الاجرائية» المتعلقة بهذه الانتخابات، والتي تتناول شكلها والمشاركين فيها والاشراف عليها، قد تمتد سنين طويلة بدون أي انجاز عملي ملموس (يهودا ليطاني، **جيروزاليم بوست**، ٣١/٣/١٩٨٩). وتجدر الاشارة، هنا، الى ان رابين، المنافس الاول لبيرس على زعامة حزب العمل، احتل المرتبة الاولى بين وزراء حكومة شامير من حيث اقتناع الجمهور الاسرائيلي بأسلوب ادائهم مسؤولياتهم الوزارية، حسب استفتاء اجراه معهد سميث للاحصاء، بمناسبة انقضاء مئة يوم على حكومة الوحدة الوطنية (دافار، ٤/٤/١٩٨٩).

الاصوات الاخرى داخل حزب العمل تنتمي الى معسكر اليسار وتؤيد الحوار مع م.ت.ف. تعبيراً عن واقعية سياسية، وليس لأية اسباب ايديولوجية. ويضم هذا المعسكر شخصيات مثل اسحق بن اهرون وابا ايبن وحاييم تسادوك وعيزر وايزمان ولوبا الياف واورا نمير وحاييم رامون ويوسي بايلين وافروم بورغ، وغيرهم. ولكن هذه الاصوات ما زالت اقلية داخل الحزب الذي ترفض أكثريته اقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة، وتصرّ على المطالبة بقائمة طويلة من الاجراءات لضمان أمن اسرائيل.

ويقف بيرس، زعيم العمل وزير المالية، حائراً، متردداً، وسط التيارات المتصارعة داخل الحزب، على الرغم من دعوته المتكررة الى اتخاذ «موقف حاسم بشأن متطلباتنا الوطنية خلال العقد القادم. هل نختار وضعاً راهناً خادعاً تكمن فيه مسارات تدهور خطيرة، ام نختار سلاماً يرتبط، بالطبع، بثمن هو التنازل عن جزء من المناطق [المحتلة]» (دافار، ١١/٤/١٩٨٩). ويبرّر بيرس دعوته الى اتخاذ هذا «الموقف الحاسم» بالازمة الاقتصادية المتفاقمة، نتيجة كلفة الانتفاضة وهرب الاستثمارات الاجنبية، بالاضافة الى الخطر الديمغرافي، والانقسام الحاصل في الصف اليهودي في الخارج.

امّا النصف الآخر في حكومة الوحدة الوطنية ـ معسكر اليمين بزعامة الليكود ـ فإنه يتراوح، في مواقفه، بين الرفض الكامل لأية حلول سياسية، او تسوية سلمية لمستقبل المناطق المحتلة، داعياً الى قمع الانتفاضة بالقوة العسكرية وضم المناطق، نهائياً، الى اسرائيل، وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها، كما عبّر عن ذلك اريئيل شارون (**يديعوت احرونوت**، ٧/٤/١٩٨٩)، وبين المناورة من أجل كسب فترة من الوقت، بحجة التحضير لانتخابات في المناطق المحتلة، حسب مقترحات شامير الاخيرة. وعلى الرغم من الخلافات الشكلية بين ما يطالب به شارون وما يعرضه شامير، الّا ان الجوامع المشتركة فيما بين ما يقوله الاثنان عديدة. فالمشروع الذي عرضه شامير على الادارة الاميركية الجديدة، في اثناء زيارته واشنطن، في نيسان (ابريل) الماضي، يستند الى النقاط الاربعة التالية:

- استئناف مسار كامب ديفيد بين الاطراف الموقّعة عليه، الامر الذي يعني استبعاد م.ت.ف. تماماً، من المسار السياسي الذي سيحدّد مستقبل المناطق المحتلة.
- انهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول